جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

كتـــــاب دوري رقـــــم (٥) لســـــنة ٢٠٢٢

في إطار حرص وسعى وزارة المالية على التعاون المثمر والبناء مع الجهات الإدارية للدولة، وايماءً الى ما تلاحظ لوزارة المالية من قيام بعض الجهات الإدارية بصرف تعويض لاجر العاملين الخاضعين لقرار وزير الصحة رقم (٢٥٩) لسنة ١٩٩٥ بشأن تحديد الامراض المزمنة التي يمنح بها المريض اجازه استثنائية باجر كامل تعويضا يعادل اجره كاملا عن طوال مدة مرضه او تستقر حالته، على بند ٧/٥ مزايا نقديه أخري، في حين كان يتعين الخصم على البنود المختصة بموازنة الجهة الادارية بالاجر وفقاً لبطاقة **(أجور العاملين الذين يصابون بأمراض مزمنة،"جميع انواع الاجور"بالدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية للجهات الادارية الصادر بقرار وزير رقم (٤١٤) لسنة ٢٠٢٠**

وبالإشارة إلى قرار اللجنة العليا لمنظومه (PAYROLL) بالتأكيد على ماورد **بالدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية للجهات الادارية** وذلك بالتنسيق مع قطاعات الموازنة والمحليات فيما يخص قيمه تعويض الاجر المستحق لمريض الامراض المزمنة.

فإن وزاره المالية تهيب بالجهات الإدارية بالدولة الالتزام المادة رقم (٣٨) من اللائحة المالية للموازنة والحسابات الصادرة بقرار وزير المالية رقم (١٣٦) لسنة ٢٠٢١ والتي تنص على أن مفهوم الأجر بالنسبة للعامل المريض بمرض مزمن يعادل الأجر الوظيفي والمكمل بالنسبة للمخاطبين بقانون رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦ أوجملة الأجر الأساسي ، والأجر المتغير بالنسبة لغير المخاطبين ٨١ لسنة ٢٠١٦ وما ورد بالدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية للجهات الادارية .

وعلى السادة مسئولى إدارة الموارد البشرية والمسئولين الماليين بالجهاز الإداري بالدولة ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة الخدمية والأجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة الخدمية ومديري ووكلاء الحسابات ضرورة المتابعة بكل دقة.

رئيس قطاع

الحسابات والمديريات المالية

محاسب/ طارق بسيوني محمد

تحريراً في: ١٨ /١/ ٢٠٢٢

جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

كتاب دورى رقم(٦) لسنة ٢٠٢٢

في إطار جهود وزارة المالية المستمره لتطوير الانظمة الإلكترونيه وذلك ايماناً بالدور الذى تقوم به وزارة المالية للتسهيل على الجهات الإدارية وايماءً إلى:-

- وبناءً على طلب رئيس قطاع الموازنة العامة للدولة بتاريخ ٢٥-١٢-٢٠٢١ بشأن إنشاء بعض الأكواد اقتصادية.
- وبناءً على كتاب مساعد وزير تكنولوجيا رقم ١١٦ بتاريخ ٨-١-٢٠٢٢ بشأن إتخاذ اللازم نحو إنشاء بعض الأكواد الاقتصادية.

تعلن وزارة المالية أنه تم قد إستحدث الأكواد الاقتصادية التالية على منظومة GFMIS إعتباراً من ١٦-٠١-٢٠٢٢ كمايلى:

أولاً: إنشاء كود جديد على مقطع الحساب الاقتصادى (Economic) وذلك الخاص بنفقات خدمات التصديق الإلكترونى الحكومية بالباب الثانى شراء السلع والخدمات على النحو التالى:

الكود الاقتصادى	المسمى
٢١٢٢١٠٠٠	* نفقات خدمية متنوعة.
٢١٢٢١٠١٣	Xنفقات خدمات التصديق الإلكترونى الحكومية.

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الإداري بالدولة، ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة الخدمية والأجهزة المركزية المستقلة والوحدات ذات الطابع الخاص والصناديق والحسابات الخاصة، وغيرها من الجهات الحكومية مراعاة إستخدام الاكواد بعاليه كلٍ فيما يخصه.

وعلى السادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة، والسادة مديري ووكلاء الحسابات ضرورة متابعة ما تقدم بكل دقة.

رئيس قطاع

الحسابات والمديريات المالية

محاسب /طارق بسيونى محمد